قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة 2004-2017

م.د. اسراء سعيد صالح
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

م.د. عفيفة بجاي شوكت
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

أ.د. نضال شاكر جودة
كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359

http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.128.5

تأريخ أستلام البحث : 2021/3/29

مقبول للنشر بتأريخ : 2021/4/18

المستخلص :

تؤثر الصدمات الاقتصادية الخارجية بشكل مباشر على المتغيرات المالية في الدول المصدرة للسلع الاساسية الاولية لاسيما الدول النفطية منها، ويرجع ذلك الى وجود ارتباط قوي بين الموازنة العامة والتجارة الخارجية في هذه الدول، فتستجيب السياسة المالية بشكل مساير او مضاد لاتجاه الصدمة الاقتصادية، وتنعكس تلك الاستجابة على القطاعات الاقتصادية الكلية ذات الصلة .وتؤثر الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات اسعار النفط في الاسواق الدولية بشكل كبير في الاقتصاد العراقي، بسبب اعتماده على الايرادات النفطية كمورد مالي رئيس، في الوقت الذي تعاني فيه القطاعات غير النفطية من انخفاض معدلات المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي مما انعكس على تراجع قدرتها في استيعاب النمو المتزايد في قوة العمل . ان الاستنتاج الرئيس الذي توصل اليه البحث ان السياسة المالية التوسعية التي ترافقت مع الصدمات الاقتصادية الموجبة المتمثلة بارتفاع اسعار النفط لم يتم توظيفها في تنمية القطاع غير النفطي، الذي بقى شبه عاجز عن استيعاب الايدي العاملة وبالتالي بقاء معدلات البطالة عند مستويات مرتفعة نسبياً، وان التوصية الرئيسة للبحث تمثلت باتباع منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية التي تعمل عاى تنويع الاقتصاد العراقي وتقليلي الاعتماد على الايرادات النفطية وتنمية القطاع غير النفطي لمعالجة مشكلة البطالة .

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية ،اسعار النفط، الايرادات العامة، البطالة.

مجلة الادارة والاقتصاد
العدد 128 / حزيران / 2021
الصفحات : 80-99

المقدمة

يعد موضوع الصدمات الاقتصادية من الموضوعات المهمة التي حظيت بالاهتمام في سبعينيات القرن الماضي بعد حدوث ارتفاعات غير مسبوقة في أسعار النفط اذ ان الدول المتقدمة والدول النامية غير النفطية عانت من الآثار السلبية لهذه الصدمات. العراق احد الدول الذي تعرض لهذا النوع من الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط،اذ يتحدد سعر النفط تبعا لظروف الاقتصاد العالمي أي الظروف الخارجية وهذا الامر يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتقلبات في اسعار النفط لأنه اقتصاد ريعي يعتمد على بيع سلعة واحدة هي النفط وهذه الخاصية جعلته عرضة للصدمات الخارجية. فضلا عن ذلك فان إيرادات النفط لم يتم استغلالها في تطوير بقية القطاعات الاقتصادية من اجل زيادة إنتاجيتها مما ادى الى تراجع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي وبالتالي ضعف قدرتها على استيعاب الايدي العاملة المتزايدة في سوق العمل العراقي.

مشكلة البحث: يواجه الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات اسعار النفط ، التي تنعكس اثارها بشكل واضح على نسبة مساهة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وعلى سوق العمل الذي يعاني من ارتفاع معدلات البطالة، ويرجع ذلك الى الطبيعة المتشابكة للمتغيرات الاقتصادية .

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان الصدمات الاقتصادية الناجمة عن التقلبات المستمرة في اسعار النفط العالمية (هي القناة الوحيدة لانتقال اثر الصدمات الاقتصادية الى الاقتصاد العراقي) لها تأثير كبير على نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي وعلى سوق العمل.

هدف البحث: يهدف البحث الى دراسة وتحليل وقياس اثر بعض الصدمات الاقتصادية الكلية المختلفة التي تحدث في اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي، في مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية ، في العراق للمدة 2004-2017.

منهجية البحث: تعتمد منهجية البحث على الاسلوب الوصفي في عرض المفاهيم وتوصيف العلاقة بين متغيرات البحث ، فضلاً عن إستخدام إسلوب التحليل الكمي القائم على القياس الإقتصادي.

المبحث الاول

الصدمات الاقتصادية الكلية وسوق العمل تأطير نظري

المطلب الاول:مفهوم الصدمات الاقتصادية.

تواجه العديد من الدول بين الحين والاخر، اختلالات اقتصادية مختلفة كتذبذب معدلات النمو الاقتصادي ، التقلبات في الطلب والعرض الكلي ،إرتفاع معدلات التضخم، البطالة ،لتشكل تلك الاختلالات (إذا كانت كبيرة) صدمات إقتصادية تؤثر سلبا أو ايجابا في الاقتصاد الكلي ،الامر ألذي ادى الى قيام المختصين بالعديد من الدراسات النظرية والتطبيقية للبحث في ماهية تلك الصدمات وإيجاد التفسيرات المقنعة لها وتحديد مصادرها فيما إذا كانت داخلية ام خارجية ، عرضية ام دائمية ، والوصول إلى تحديد مفهوم الصدمات الاقتصادية وأنواعها ومايتمخض عنها من اثار أقتصادية.أنبرى اقتصاديو الرأسمالية بتوضيح مفهومهم للصدمة فهناك من يرى في الصدمات الاقتصادية " بإنها أحداث خارجية أو داخلية مفاجئة تواجه الدولة دون أن يكون لها دور مباشر وفاعل في تحديد تلك الاحداث أو السيطرة على اثارها Bhattachaya&Sabyasachikar, (2010: 8).

في حين يرى أخرون أن مفهوم الصدمات الاقتصادية يشير "إلى التغيرات غير المتوقعة في الطلب الكلي والعرض الكلي في المدى القصير وتحقق مستوى توازن جديد من الناتج القومي، ومن شأن هذه الصدمات أن

تولد تذبذب في معدل النمو الاقتصادي وربما قد تتطلب إستجابة إحدى سياسات الاقتصاد الكلي من أجل إمتصاص وتخفيف تأثير الصدمة والحفاظ على توازن الاقتصاد الكلي" (Campbell R, 2002: 295) .

تقسم الصدمات الاقتصادية الى نوعين :

1-صدمات الطلب، والتي تعني انتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيها، التي قد تكون باتجاه واحد أو في اتجاهات مختلفة.

وهناك مجموعة من العوامل تقف وراء صدمة الطلب هي:(Agnello, 2011 : 4-13)

1- تغير عرض النقد: ان قيام البنك المركزي بزيادة عرض النقد سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وانخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى زيادة الاستثمار، (والاستثمار هو احد مكونات الطلب الكلي).
2-التغير في الضرائب: ان تأثير الضرائب على الطلب الكلي يكون بصورة غير مباشرة من خلال الاستهلاك وعبر الدخل القابل للتصرف.
3-التغير في الإنفاق الحكومي. ان الزيادة او الانخفاض الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تغيرات في الطلب الكلي ، مثل زيادة الإنفاق على البنى التحتية والصحة والتعليم ، او انخفاض الإنفاق الحكومي على المشاريع الاستثمارية.

4-توقعات المستهلكين والمستثمرين. ان التوقعات المتفائلة او المتشائمة للمستهلكين والمستثمرين عن مستقبل الوضع الاقتصادي تدفع بهم الى زيادة أو تخفيض إنفاقهم ومن ثم سيؤثر ذلك على الطلب الكلي.

2- **صدمات العرض الكلي**: هي حدوث تغير في احد مكونات دالة العرض الكلي ما يؤدي إلى تغير العرض الكلي مثلا ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع التكاليف فينخفض الناتج وينخفض العرض الكلي.وتحدث صدمات العرض نتيجة لعدة عوامل اهمها،التغيير في تكاليف الانتاج،التقدم التكنولوجي، التغير في حجم القوة العاملة والتكوين الرأسمالي.

المطلب الثاني: سوق العمل المفهوم والآليات

اولا- مفهوم سوق العمل

يعرف سوق العمل بأنه "السوق المسؤول عن توزيع القوى العاملة على الوظائف والمهن والتنسيق بين قرارات التوظيف المتاحة" ومن خلاله يمكن التنبؤ بحجم الطلب المتوقع على الأيدي العاملة من قبل أصحاب الأعمال والمنشآت علاوة على تقدير العرض المتاح من القوى العاملة حسب المهن والإختصاصات المختلفة (طاقة ،عجلان،2008 : 31)

إن سوق العمل يتسم بجانبين مهمين هما (العاني، الناصح، 2010: 137):

أ- الجانب السوقي في سوق العمل

وهو العرض والطلب المحكوم بالسعر الذي يتحدد بجملة من العوامل كحجم الطلب وحجم العرض وعنصر الكفاءة المتوفرة لدى طالبي العمل وما ينجم عن كل ذلك من منافسة شديدة خاصة في وضع يتسم بندرة العمل وإرتفاع سقف الشروط المطلوبة للتوظيف من قبل المؤسسات والحجم المرتفع لطالبي العمل بفعل البطالة، ويطلق على هذا الجانب سوق التشغيل المحكوم بالأبعاد الإقتصادية وبآليات السوق.

ب- الجانب غير السوقي في سوق العمل

يمثل الجانب غير الخاضع لاليات السوق، ويتمثل ذلك في تشريعات العمل والحوار الإجتماعي بين شركاء الإنتاج والمساومات الجماعية .....الخ، وهو الدور الذي تضطلع به السلطات العامة بالتنسيق مع الأطراف الإجتماعيين .

ثانياً-آلية عمل جوانب سوق العمل .

إن لسوق العمل جانبين يحددان الأجر (سعر السلعة أو خدمة العمل) وهما عرض العمل والطلب عليه. ومن خلال المفاهيم الموضحة لسوق العمل فإن السوق يتكون من جانبين:

أ-عرض العمل يقصد بعرض العمل "عدد الأيدي العاملة المتمثلة بالجهد المعروض فعلاً أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية "وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذي يقع أعمارهم ما بين (15- 65 سنة) ويسمى بالسكان الفعال أو القوى البشرية بعد إستبعاد العاجزين عن العمل بسبب العاهات أو الإصابات التي تعوق القيام به وكذلك الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة أو65 سنة فأكثر ولا يقومون بأي نشاط إقتصادي غير الفعال" (طاقة، عجلان، 2008 :47).

ب-الطلب على العمل يعرف الطلب على العمل "كمية الجهود البشرية المطلوبة من قبل أصحاب العمل مقابل أجر معين" ويعبر عنه بالطلب على العاملين الذين تتوفر لديهم الأهلية لتقديم الجهد المطلوب من قبل الوحدات الإنتاجية التي تتحدد مكونها وفقا لنوع النشاط الذي يعمل فيه والأسلوب التقني والفني المتبع والتي تتأثر بدورها بالإجراءات التنظيمية والمستويات الإنتاجية السائدة في البلد . والواقع إن جانب الطلب في سوق العمل يحتل أهمية أكبر من جانب العرض، فمستوى التوظيف في أي إقتصاد يتحدد أساساً بمستوى الإحتياجات الفعلية من الأيدي العاملة في الحاضر والمستقبل وعلى ضوء الأوضاع الإقتصادية الراهنة والتطورات المتوقعة، فضلاً عن إن الطلب على العمل يسمى في النظرية الإقتصادية (الطلب المشتق) والمقصود إن الطلب على هذه السلعة أو الخدمة لا يعني بالسلعة أو الخدمة في ذاتها، وإنما هي مطلوبة بسبب الطلب على السلع التي تنتجها أو الخدمات التي تقدمها السلعة المذكورة (العمل) (Borjas,1996:106-107)

ثالثاً: مفهوم البطالة وأنواعها تعد مشكلة البطالة وتوظيف القوى العاملة من أكثر القضايا تعقيداً وذات إنعكاسات إقتصادية وإجتماعية وسياسية في المجتمع، وخطورتها لا تقتصر على تزايد عدد العاطلين عن العمل وهدر طاقات العنصر البشري فحسب بل تكمن في النتائج الإجتماعية والسياسية التي ترافقها والتي تمهد لبيئة مناسبة للفقر والعوز والحرمان والجوع والتسول والجهل والجريمة. إذ تحدد البطالة بأنها "الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستويات الإجور السائدة وحجم العمل والطلب عليه في سوق العمل (فجوة البطالة)"

أ-أنواع البطالة Forms of unemployment

هنالك العديد من المعايير التي يتم الإعتماد عليها لتحديد أنواع البطالة، وبإختلاف هذه المعايير من حيث الزمان والمكان تتعدد أنواعها، فالبعض منها يصبح صفة تتميز بها بعض المجتمعات والنظم بشكل واضح بسبب مرحلة نموها الإقتصادي، وطبيعة تركيب إقتصادها وعلاقات الإنتاج السائدة فيها فضلاً عن بعض السمات الإجتماعية التي تسودها، لذلك يمكن الإشارة إلى أنواع البطالة (العاني، الناصح، 2010 : 147-148).

1- البطالة الدورية UnemploymentCyclical.

2- البطالة الهيكلية UnemploymentStructural.

3- البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment.

4- البطالة المقنعة Disguised Unemployment .

5- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment.

رابعاً:-أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل

إن تعرض الاقتصاد القومي الى صدمة اقتصادية ما، لابد من أن يخلق جملة من التأثيرات تنعكس على مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، تتباين بحسب مصدر الصدمة إذا كانت صدمة داخلية ام خارجية ، وبحسب طبيعة الصدمة سواء كانت صدمة طلب ام صدمة عرض، وتتباين تلك التأثيرات وفقاً لدرجة تقدم الاقتصاد وإنفتاحه على العالم الخارجي، وبالتالي كيف يمكن ان تتركز اثار تلك الصدمات في المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي والاستهلاك والاستثمار، ونتيجة لقانون أوكون تؤثر هذه الصدمات أيضًا على البطالة . (Eichhorst,2010:12)

وفيما يتعلق بقناة انتقال الصدمات الاقتصادية وتأثيراتها المستقبلية الى إقتصاديات الدول النامية عموماً والريعية خصوصاً ، تكون من خلال اسعار المواد الاولية، ولاسيما النفط، ان الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات المواد الاولية كمصدر هام للإيرادات ، فان أي تذبذب في الأسعار في الاسواق الدولية لتلك المواد يؤدي إلى تذبذب الإنفاق الحكومي الذي يزداد في فترات الصدمات الموجبة، أما في فترات الصدمات السلبية تجبر الحكومة على خيارات صعبة لمواجهة انخفاض الايرادات، إما باقتطاع جزء كبير من الإنفاق الحكومي أو البحث عن مصدر بديل للإيرادات، وهذا ما يؤكد هشاشة تلك الاقتصادات .

يمكن القول أن هنالك علاقة عكسية بين الصدمات الاقتصادية ومعدلات البطالة، هذه العلاقة تكون غير مباشرة إذ تترجم الصدمات الموجبة بزيادة في الإستثمارات التي تسهم في ارتفاع حجم الطلب على سوق العمل و بالتالي امتصاص جزء من البطالة، وفي حالة الصدمات السالبة تتراجع العوائد وتتجمد المشاريع و هذا ما ينعكس على ارتفاع معدلات البطالة

المبحث الثاني

الصدمات الاقتصادية وأداء سوق العمل في الاقتصاد العراقي

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي احد العوامل الاساسية في تقدير الطلب على القوى العاملة، فالزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ستسهم في زيادة في النشاط الاقتصادي وبالتالي التوسع في المشاريع التنموية في البلد ومن ثم زيادة الطلب على اعداد جديدة من القوى العاملة بمختلف مستوياتها الاختصاصية والمهنية والتعليمية، والعكس يحدث عندما ينخفض الناتج فإنَّ ذلك يؤدي الى انكماش النشاط الاقتصادي وتقليص المشاريع وتوقف العديد من الصناعات والمشاريع مما يؤدي الى الاستغناء عن اعداد كبيرة من القوى العاملة .

المطلب الاول:تحليل الصدمات الاقتصادية بعد عام 2003

شهد العراق بعد احداث عام 2003 تغير كبير على كافة الأصعدة لا سيما السياسية والاقتصادية منها . اذ كان لتلك الاحداث اضرار كبيرة على جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبنى التحتية المهمة والرئيسة في الاقتصاد العراقي فضلا عن تعطيل الإنتاج الكلي للقطاعات السلعية والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية ...الخ. اضافة الى توقف المنشآت الصناعية عن العمل وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم ضعف القدرة على خلق فرص العمل واستيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل، وهذا يعكس استخدام معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المؤشر الذي يعكس الأداء الكامل للاقتصاد وذلك استنادا الى بيانات البنك الدولي ، حيث نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج في العديد من الفترات بشكل تدريجي أحيانا وبشكل مفاجئ أحيانا أخرى ،الامر الذي يعكس تعرض الاقتصاد لعدد من الصدمات خلال هذه الفترة، لأسباب مختلفة محلية او خارجية جدول (1).

جدول (1)
الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 2004-2017

الارقام (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي GDP	معدل النمو السنوي للناتج%	اسعار النفط $	نسبة مساهمة القطاع النفطي الى GDP	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية الى GDP
2004	53235358.7	----	31.4	58	45.4
2005	73533598.6	38.12	45.6	58	49.3
2006	95587954.8	29.99	55.6	55.5	49.3
2007	111455813.4	16.60	66.7	53.2	46.5
2008	157026061.6	40.88	87.9	55.7	44.7
2009	130643200.4	-16.80	59.4	43.3	45.6
2010	162064565.5	24.04	75.6	45.4	48.3
2011	217327107.4	34.09	105	53.3	48.0
2012	254225490.7	15.91	106	50	48.4
2013	273587529.2	6.14	102.3	46.2	50.5
2014	266420384.5	-4.02	91.6	44.1	48.3
2015	199715699.9	-25.03	44.72	30.1	40.9
2016	203869832.2	-1.9	36.09	30.7	35.5
2017	225995179.1	10.8	34.5	31.2	38.4

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ،نشرات اقتصادية لعدة سنوات

يفتقر العراق الى حالة التماثل بين الدخل القومي والناتج القومي شأنه شأن البلدان الريعية ،اذ ان قطاع النفط يكون المصدر الرئيس في الناتج المحلي الاجمالي، في مقابل ذلك يستوعب اعداد قليلة من الايدي العاملة في الاقتصاد وعليه فان الانفاق الحكومي من الدخل الناتج من النفط سوف يؤدي الى احداث ضغوط تضخمية في الاسعار مما يتطلب زيادة الاستيراد من الخارج لحين زيادة الناتج القومي من السلع والخدمات.
ان الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة البحث ريعياً بدرجة كبيرة، اذ يشكل المورد الريعي (النفط) النسبة الاعظم منه ،اعلاها وصلت في الاعوام 2004 و2005، فقد شكلت نسبة مساهمة القطاع النفطي الى الناتج المحلي الاجمالي مانسبته(58%) مقابل انخفاض نسبة مساهمة بقية القطاعات، وهذا يعني ان العراق يعتمد بشكل رئيس على مصدر وحيد للدخل نتيجة لعدم الاهتمام في باقي المصادر التي تعمل بدرجة كبيرة على توفير فرص عمل وسلع وخدمات للاقتصاد وهو ماينعكس على التوازن والاستقرار في الاقتصاد العراقي.

شهد الناتج المحلي الاجمالي تذبذباً في النمو خلال المدة 2009-2017 بسبب تقلبات أسعار النفط وانخفاض نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج، بالإضافة إلى الظروف السياسية والأمنية التي حالت دون جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية في القطاعات الحقيقية التي من شأنها زيادة الناتج المحلي، واستمر الناتج بالارتفاع حتى عام 2009 حيث شهد الناتج انخفاضا إذ سجل نموا سالباً بلغ (- 16.80%) جدول(1)، بسبب انخفاض أسعار النفط إثر تداعيات الأزمة العالمية، حيث انخفضت أسعار النفط الى (**59.4**) دولار للبرميل بعد ان كانت (**87.9**) **في عام 2008** ، ثم عاود الناتج المحلي الاجمالي ارتفاعه مع تعافي الاقتصاد العالمي وخروجه التدريجي من الأزمة مقترناً بالارتفاع الحاصل في أسعار النفط العالمية. ولقد سجل الناتج اعلى نسبة نمو له في عام 2011، حيث بلغ معدل نموه(34.09%) بسبب ارتفاع اسعار النفط فوق (100) دولار للبرميل مدفوعة باستمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي وانخفاض حجم العرض الاحتياطي. وبلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (15.9%) للمدة 2003-2014.

في عام 2015 شهد الناتج المحلي الاجمالي انخفاضاً ملحوظاً ، إذ سجل معدل نمو سالب بلغ (25.03-%) وذلك بسبب انكماش السيولة العامة بفعل انخفاض الايرادات العامة، جدول (2) الناجم عن انخفاض اسعار

النفط، الذي كان لانخفاضه الوقع الاكبر على الاقتصاد العراقي والموازنة العامة تحديداً ، لقد أدى العجز الكبير في الموازنة الى اعادة هيكلة الانفاق العام بما يؤمن الموازنة الجارية والتضحية بكل تأكيد بالموازنة الاستثمارية ، ومن هنا ظهرت مؤشرات الركود بشكل واضح في فعاليات القطاعات الاقتصادية من خلال انخفاض معدل نمو الناتج المحلي وارتفاع معدلات البطالة الاجمالية التي سجلت نسبة (**13.2**%) من اجمالي قوة العمل (البنك المركزي العراقي ،2016 : 15).

جدول(2)

تطور النفقات العامة والايرادات العامة في العراق للمدة 2004-2017

(مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة	الايرادات العامة	معدل نمو النفقات العامة	معدل نمو الايرادات العامة %
2004	32117491	32982739	---	---
2005	26375175	40502890	-17.9	22.8
2006	38076795	49063361	44.3	21.1
2007	39031232	54599451	2.5	11.3
2008	59403375	80252182	52.2	47
2009	52567025	55209353	-11.5	-31.2
2010	70134201	70178223	33.4	27.1
2011	78757666	108807392	12.3	55
2012	105139576	119817224	33.5	10.1
2013	119127556	113840076	13.3	-5.0
2014	113473517	105609846	-4.7	-7.2
2015	70397515	66470252	-37.9	-37
2016	67067437	54409270	-4.7	-18.1
2017	75490235	77422235	10.5	32.2

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ،نشرات اقتصادية لعدة سنوات

المطلب الثاني:تحليل واقع سوق العمل العراقي بعد عام 2003

أ-مؤشر معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي .

إن من أهم المجالات التي تدل على علاقة التوازن بين السكان والتنمية بإعتبارهما متغيرين يؤثر كل منهما بالآخر هو معدلات النشاط الإقتصادي للسكان ونمطه، ويستخدم هذا المؤشر للدلالة على المستوى العام لمشاركة السكان في الحياة العملية ، كما يشير الى الاهمية النسبية للايدي العاملة المستعدة للعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، ويقصد بمعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي "ذلك العدد من السكان النشطين اقتصادياً الذين يبحثون عن العمل" وكلما ارتفع معدل مشاركة هذه الفئة في النشاط الاقتصادي يعد دليلاً قاطعاً على كفاءة الاقتصاد واتساع طاقته الاستيعابية للاستثمار بما يحقق نمواً في الناتج والدخل.

جدول(3)

معدل النشاط الاقتصادي ونسبة العاملين في القطاعات الانتاجية في العراق للمدة 2004-2017

السنة	معدل النشاط الإقتصادي%	القطاع الزراعي %	القطاع النفطي %	قطاع الصناعة %	قطاع الخدمات %
2004	48.5	8.78	2.08	15.99	73.17
2005	49.5	5.33	2.13	10.89	81.66
2006	49.7	6.60	2.20	9.60	81.65
2007	49.8	7.86	2.41	13.10	76.69
2008	47.3	8.16	2.59	15.37	73.90
2009	46	4.21	2.55	8.51	84.72

80.39	9.94	2.58	7.10	43.5	2010
78.99	10.81	2.56	7.60	42.4	2011
78.89	10.39	2.68	8.10	42.9	2012
77.98	10.74	2.99	8.30	42.8	2013
76.87	11.30	3.40	8.52	42.7	2014
76.14	11.64	3.18	9.04	43.2	2015
75.20	12.25	3.22	9.33	43.2	2016
75.56	12.21	3.36	8.87	42	2017

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد بيانات وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات

وتشير بيانات الجدول اعلاه الى إن معدل النشاط الإقتصادي لكلا الجنسين بلغ (48.5%) عام 2004 ، إذ كان المعدل منخفض بسبب الأحداث ألتي مرت بالعراق بعد عام 2003، غير إن في السنوات اللاحقة بدأ بالإرتفاع ليبلغ (49.7%)عام 2006 نظراً لسياسة التشغيل ألتي إتبعتها الحكومة منذ عام 2005 التي أدت إلى زيادة أعداد العاملين في أجهزة ودوائر الدولة، ، ومن ثم عادت المعدلات بالإنخفاض لتصل إلى (47.3%) عام 2008، وإلى (38.4%) عام 2009 وذلك بسبب الظروف غير الطبيعية التي صاحبت إعداد موازنة ذلك العام، كهبوط أسعار النفط وإنخفاض الطلب عليه ، بعد أن كان في القمة في عام 2008، ومن ثم عاد معدل النشاط الإقتصادي بالإرتفاع في السنوات اللاحقة لكنها أيضاً يعتبر منخفض عن عام 2008 حتى بلغ (42.7 %) عام 2014، وذلك نظراً للظروف الصعبة التي ألمت بالعراق في مناطق شاسعة من الأراضي العراقية، وعدم الإستقرار الأمني والإقتصادي والإجتماعي وضبابية الإتجاهات للسياسة الإقتصادية وإنخفاض نسبة النفقات الإستثمارية وكفاءة تنفيذها، وتدني حال البنى التحتية للإقتصاد وضعف الخدمات المقدمة للمواطنين وضعف التشابكات القطاعية وتلقائية التشغيل ، كما وتشير بيانات جدول (3) الى إنّ هناك اختلالا"في بنية قوة العمل ما بين القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية في العراق اذ يميل الطلب على العمل لصالح الانشطة القطاعات التوزيعية والخدمية ويعزو ذلك إلى اسباب عدة يمكن اجمالها على النحو الآتي: (الحلفي،2008: 95)

- انخفاض الإنتاجية في القطاعين الزراعي والصناعي .
- عدم التوافق والانسجام بين النظم التعليمية وحاجة القطاعات الاقتصادية اي عدم التطابق بين التدفق النوعي لمخرجات أجهزة التعليم والتدريب مع حاجة النشاط الاقتصادي.
- ارتباط حركة التوظيف والعمل في النشاط الاقتصادي لكونها شخصية، مما أدى الى زيادة الهدر النوعي في القوة العاملة.

ب-تطور معدل البطالة في العراق.

إن من اهم مؤشرات تحقق الامن البشري (Human Security) وبحسب الامم المتحدة، هو الامن الاقتصادي والذي بدوره يضم قناتين، هما قناة أمن العمل الذي يمثل المصدر الرئيس للدخل وقناة امن الدخل وهو يرتبط بالقناة الاولى وامن الدخل يمثل الوجه الاخر للبطالة فانعدام امن الدخل والعمل يعني ان العديد من الاشخاص يعانون من البطالة. وتعد البطالة في العراق من اخطر المشكلات الاقتصادية وتعود جذورها الى مايزيد عن ربع قرن ، واختلفت اشكالها باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية شهدها العراق ، اذ ان الاسباب الحقيقية لظاهرة نقص التوظيف تعود الى تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد تنمية في السبعينات الى اقتصاد حرب في الثمانينات والى اقتصاد مضاربة مالية في التسعينات والى اقتصاد القطاع العام الطارد للقطاع الخاص والمعزز لظاهرة البطالة المقنعة والاستخدام الناقص في الالفية الثالثة. (الحلفي،2008: 96)

الجدول(4)
عدد السكان ومعدلات البطالة في العراق للمدة 2004-2017

السنوات	مجموع السكان	معدلات البطالة % الجهاز المركزي	تقديرات البنك الدولي
2004	27139	--	26.8
2005	27963	17.9	18.0
2006	28810	17.5	17.5
2007	29682	17.5	16.9
2008	31895	15.3	15.3
2009	31664	14.9	15.2
2010	32490	12.8	15.2
2011	33338	11.1	15.2
2012	34208	11.9	15.3
2013	35096	12.1	15.1
2014	35005	12.8	15.0
2015	35212.6	13.2	15.0
2016	36169.1	11.6	15.1
2017	37139.5	14	15.1

الجدول من اعداد الباحثين بالإستناد إلى:
-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات
-جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الإقتصادي والإجتماعي في العراق للمدة (2009-2017).

يتضح من الجدول اعلاه ان العراق يمتلك قوة بشرية كبيرة ،حيث بلغ معدل نمو السكان المركب خلال المدة 2004-2017 بنحو(2.6%)*،وهي نسبة مرتفعة تدل على مدى التزايد السريع لسكان العراق مما يولد زيادة في عرض العمل وتفاقم مشكلة البطالة.

كما يلاحظ من الجدول ان معدل البطالة بدأ مرتفعاً في عام 2004، حيث وصل الى (26.8%) وهي السنة التالية لسنة الحرب حيث التوقف شبه تام للقطاع الخاص والعام، الا ان في الاعوام اللاحقة انخفضت معدلات البطالة، ويعزى سبب هذا التراجع بمعدلها إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة والبرامج الإصلاحية بعد عام 2005 والتي تهدف إلى زيادة أعداد العاملين في

اجهزة ودوائر الدولة بشكل عام والأجهزة الأمنية بشكل خاص فضلاً عن تزايد أعداد العمالة المهاجرة للعمل خارج العراق، وواصل معدل البطالة بالإنخفاض البسيط ليستقر بمعدل (11.1 ، 11.9%) في عامي 2011 و2012، ومن ثم عاودت بالإرتفاع لتصل إلى (13.2%) عام 2015، جراء الانخفاض الكبير في اسعار النفط عام 2014 الذي ادى الى قيام الحكومة بأعتماد سياسة ترشيد وتقشف في الانفاق العام، وانخفضت في عام 2016 وعاودت الارتفاع عام 2017. وعلى الرغم من التذبذب في نسب البطالة، إلا إنها نسب مرتفعة تعكس مدى خطورة هذه الظاهرة

***احتسب معدل النمو على النحو التالي(عدد السكان اخر سنة /عدد السكان اول سنة)/عدد السنوات*100**

في العراق، كما يلاحظ من الجدول (3) وجود تفاوت بين تقديرات البنك الدولي وتقديرات الجهاز المركزي للاحصاء، وعادة ماتكون تقديرات البنك الدولي اعلى من مثيلاتها لدى الجهاز المركزي للاحصاء، وقد يعود ذلك الى ان الجهاز المركزي للاحصاء لم يقم بمسوحات عن التشغيل والبطالة وتم الاعتماد على المسح الاقتصادي والاجتماعي للاسر العراقية.

ان احد اسباب البطالة في العراق هو افتقاره الى استراتيجية اقتصادية واجتماعية واضحة لمعالجة هذه الظاهرة وضعف فاعلية القطاع العام في توليد المزيد من فرص العمل نظراً لتعرض العديد من المنشأت الى اعمال سلب ونهب بعد نيسان 2003، وعدم توفير المستلزمات الضرورية للانتاج

وحل بعض الوزارات مثل الدفاع والداخلية والاعلام وكذلك انحسار دور القطاع الخاص للقيام بالمشاريع نتيجة للحاجة للتمويل وانعدام الامن، وايضاً غياب التنسيق بين مخرجات التعليم وسوق العمل العراقي، اذ ان سوء التخطيط جعل من بعض التخصصات تعاني من فائض في عرض العمالة فيما تعاني اخرى من نقص كبير في

العمالة، فضلا عن الفساد الاداري والمالي والمحسوبية كل تلك الاسباب أدت الى تفاقم مشكلة البطالة. كما ان الصدمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي جراء انخفاض اسعار النفط مضافا اليها ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي، قد ادخل الاقتصاد في دورة ركود حادة وطويلة وبالتالي جعلت معدلات النمو للمتغيرات الاقتصادية الكلية سالبة وفي ظل هكذا تراجعات اقتصادية سيصعب اجراء التحولات الهيكلية الضرورية في الاقتصاد القادرة على استيعاب الاعداد المتزايدة من الايدي العاملة.

المبحث الثالث

قياس اثر الصدمات الاقتصادية في البطالة والتشغيل في العراق

اولا:- توصيف متغيرات البحث

من المعروف أن للعراق إمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا مهما في إثراء الإقتصاد العراقي ودعم قوته، فالعراق كغيره من الدول النفطية ليس في مأمن من مخاطر الصدمات الاقتصادية،في ظل وجود قناة تعمل على نقل أثر تلك الصدمات عبر أسعار النفط، على أداء النشاط الإقتصادي، التي تظهر تجلياتها على معدلات التشغيل، لذا فإن الهدف الأساسي المتوخى من وراء هذا المبحث في تحليل ودراسة الآثار التي يمكن أن تخلفها الصدمات الاقتصادية، في سوق العمل العراقي، وللتعبير عن سوق العمل (المتغير التابع) سيتم استخدام متغير البطالة (UN) بأعتباره المتغير الذي يعبر عن التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل، كما تضمنت المتغيرات التفسيرية عدد من المؤشرات للتعبير عن الصدمات الاقتصادية وعلى النحو التالي:

*معدل النمو في الناتج العالمي (x1) باعتباره احد المؤشرات عن الصدمات العالمية.
*معدل النمو في اسعار النفط عالمياً(x2) كمتغير يعبر عن الصدمات الاقتصادية .
*معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي(X3) ويعد القناة الرئيسية لانتقال أثر الصدمات الى سوق العمل.
*نسبة الانفاق الجاري الى الناتج المحلي الاجمالي (X4) كمؤشر يعبر عن صدمات السياسة المالية أو صدمات الطلب.
*سعر الفائدة (X5) للتعبير عن السياسة النقدية.
*متغير نسبة عرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي(X6) للتعبير عن صدمات السياسة النقدية.
*متغير سعر الصرف (X7) للتعبير عن تقلبات اسعار الصرف .

بناء الانموذج القياسي لتأثير الصدمات الاقتصادية على سوق العمل.

بعد تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تحدد استجابة البطالة او التشغيل للصدمات الاقتصادية في كل متغير من المتغيرات التفسيرية التي سبق ذكرها، فأن الشكل الدالي للنموذج سيكون كما يلي:-

$$UN=f(x1,x2,x3,x4,x5,x6,x7)$$

سوف يتم تقدير النموذج القياسي باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR، وهو نموذج متعدد المتغيرات يتم على اساسه تفسير القيمة الحالية للمتغير بواسطة القيم الماضية للمتغير نفسه والمتغيرات الاخرى في النموذج، وسوف يتم الاعتماد في تقدير النموذج على الخطوات التالية:

1-اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المتضمنة في النموذج.

2-حساب الصدمات تم بواسطة طريقة التفكيك التأريخي للصدمات، وهذه الطريقة في قياس الصدمات لاتحتاج الى اختبارات السببية ولا التكامل المشترك.

ثانياً: عرض وتحليل نتائج الأنموذج القياسي.

سيتم استخدام البرنامج الإحصائي EViews10 لتحليل اثر الصدمات الاقتصادية في المتغيرات المستخدمة في هذا البحث، البيانات تم تحويلها من سنوية الى فصلية(ملحق 1)

1 :- اختبار استقراريةStationarityالمتغيرات

الخطوةالأولى يجب اختبار استقرارية متغيرات الأنموذج ومعرفة هل ان المتغيرات مستقرة ام لا ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع (ADF)، تم اختبار سكون جميع المتغيرات وأصبحت ساكنة عند التقدير وكما يأتي.

- البطالة UN : مستقرعند الفرق الأول
- الاستهلاك العالمي X1: مستقر عند الفرق اول
- أسعار النفط X2: مستقر عند الفرق اول
- GDPX3: مستقرعند المستوى
- الانفاق العام/ GDPX4: مستقر عند الفرق اول
- سعر الفائدة X6: مستقرعند المستوى
- عرض النقد/ GDPX6: مستقرعند المستوى
- سعر الصرف X7: مستقرعند المستوى

2- تم اختيار مدة الابطاء المثلى للنماذج المقدرة وكما يأتي:

اولاً: تأثير صدمة مجموع المتغيرات على البطالة

- D(UN) = F(DX1) 5 مدة الابطاء المثلى
- D(UN) = F(DX2) 8 مدة الابطاء المثلى
- D(UN) = F(X3) 5 مدة الابطاء المثلى
- D(UN) = F(DX4) 5 مدة الابطاء المثلى
- D(UN) = F(X5) 4 مدة الابطاء المثلى
- D(UN) = F(X6) 8 مدة الابطاء المثلى
- D(UN) = F(X7) 8 مدة الابطاء المثلى

3-نتائج تقدير الصدمات تم بواسطة طريقة التفكيك التأريخي للصدمات.

توضيح الاشكال البيانية: تحتوي هذه الاشكال على البواقي الهيكلية للمتغير المسبب للصدمة والمعبر عنه بالخط البياني مثلا (DX1، DX2، ..... X7) و تحتوي كذلك هذه الاشكال على الصدمات للمتغير المتلقي للصدمة وهو اما معدل البطالة (UN) ويعبر عن (الصدمات) بالرسوم المستطيلة لتوضح مقدار الصدمة.

اولا:اثر مجموعة من الصدمات الاقتصادية على معدل البطالة

1-اثر صدمة الاستهلاك العالمي على معدل البطالة

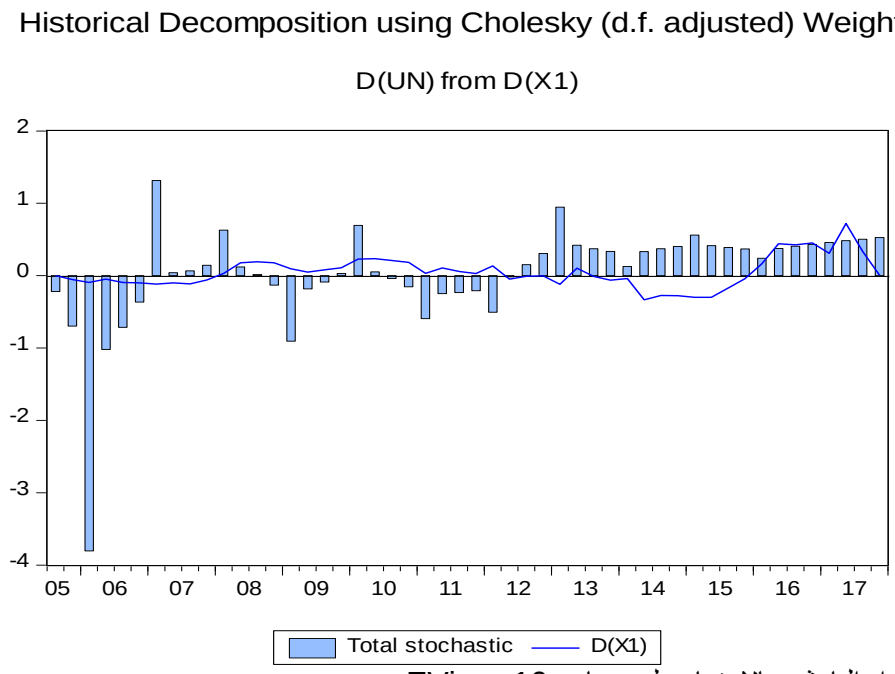

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10

يشير الشكل اعلاه الى ان للاستهلاك العالمي (x1) اثر موجب على البطالة un في الربع الاول من عام 2007، حيث ان الصدمة السالبة في الاستهلاك العالمي تؤدي الى صدمة ايجابية في البطالة متمثلة بانخفاض الايراد ات النفطية التي تسهم وبشكل كبير في تمويل الموازنة وبالتالي تقليص حجم الوظائف العامة بالاضافة الى انخفاض الموازنة الاستثمارية، والتي برزت بشكل واضح منذ عام 2011 لتستمر الى نهاية مدة البحث.

ثانياً: صدمة البطالة بسبب أسعار النفط

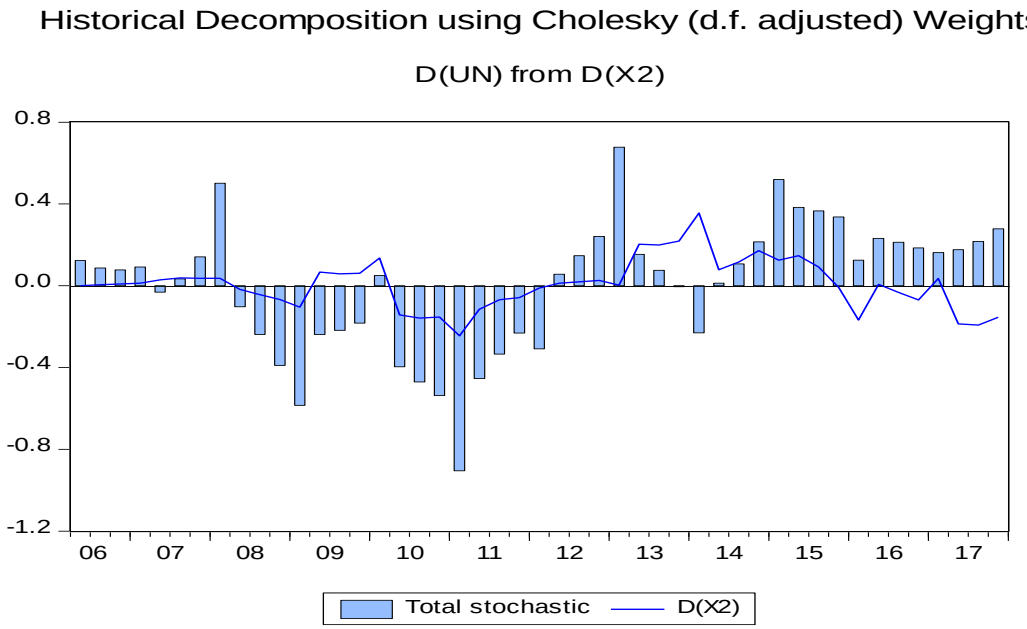

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10

يلاحظ من الشكل اعلاه ان انخفاض اسعار النفط يولد صدمات ايجابية في البطالة متمثلة بارتفاع معدلات البطالة ولاسيما في السنوات التي شهدت صدمات نفطية في عام 2009 وعام 2014. والتي اثرت سلباً في الانفاق الحكومي الذي اسفر عن انخفاض الانفاق الاستثماري الى مستويات غير مسبوقة، وبالتالي انخفاض مستويات التشغيل.

ثالثاً: اثر صدمة الناتج المحلي الإجمالي على معدل البطالة

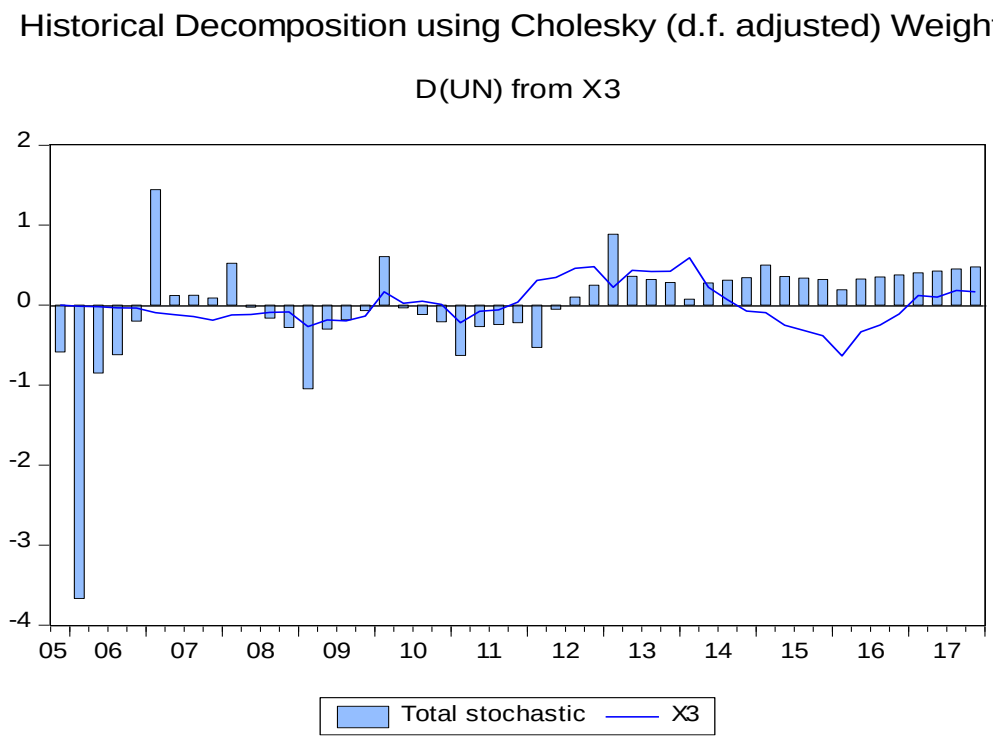

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10

يقدم الشكل السابق توضيحاً لأثر صدمة الناتج المحلي الاجمالي في معدل البطالة ، حيث ارتبط نمو الناتج المحلي الاجمالي بزيادة الصادرات والايرادات النفطية ، وليس نمو الناتج في القطاعات الحقيقية،ولذلك فان اي صدمة سالبة في الايرادات النفطية بفعل تذبذب اسعار النفط عالمياً ستؤدي الى انخفاض الناتج المحلي الاجمالي ومن ثم انخفاض الايرادات العامة وبالتالي ضعف قدرة القطاع العام على توفير فرص عمل للعاطلين على العمل.

رابعاً: اثر صدمة (نسبة الانفاق العام / الناتج المحلي الإجمالي)على معدل البطالة

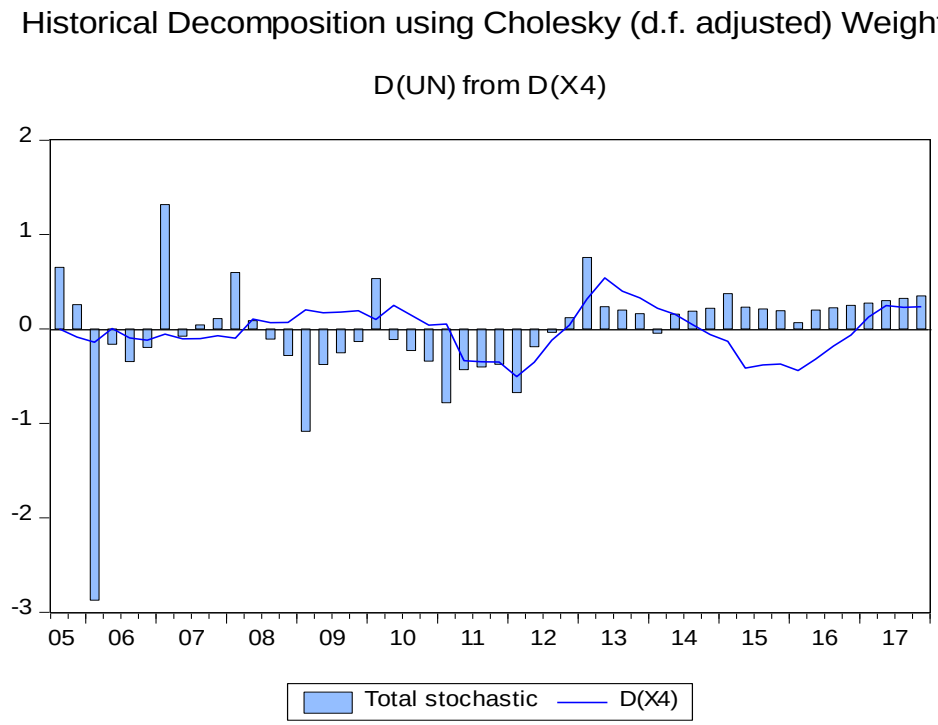

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10

يوضح الشكل اعلاه الى ان حدوث صدمة في نسبة الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي كان لها اثر سالب في معدلات البطالة، ولاسيما في السنوات التي شهدت صدمات نفطية بسبب انخفاض اسعار النفط، ليظهر قوة استجابة الانفاق العام الى الصدمات الاقتصادية وهذا يعكس هشاشة الاقتصاد العراقي نتيجة لريعيته الشديدة.

خامساً: اثر صدمة سعر الفائدة على معدل البطالة

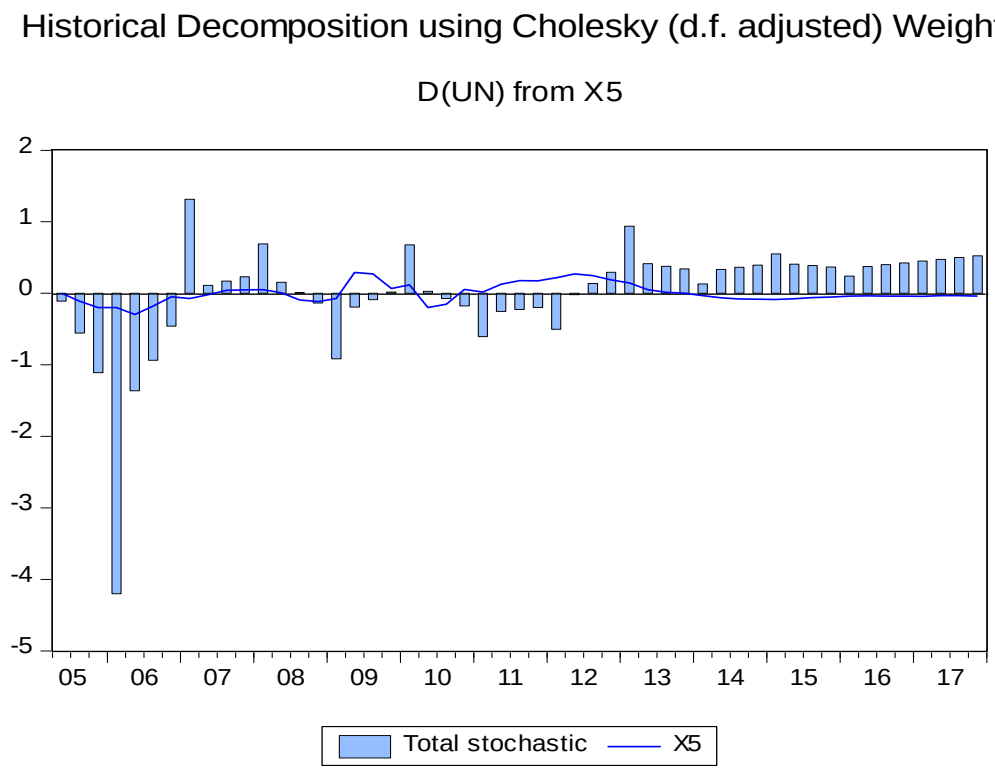

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10

يؤدي حدوث صدمة في معدلات الفائدة الى صدمات موجبة في البطالة، ضمن فترات محددة وبقيمة ضعيفة لمعامل الاستجابة ، اذ ان العلاقة بين سعر الفائدة والبطالة علاقة عكسية من الناحية النظرية نظراً لما يمارسه ارتفاع معدل الفائدة من أثر سلبي في الانتاج والاستثمار.

سادسا: اثرصدمة (عرض النقد / GDP) على معدل البطالة

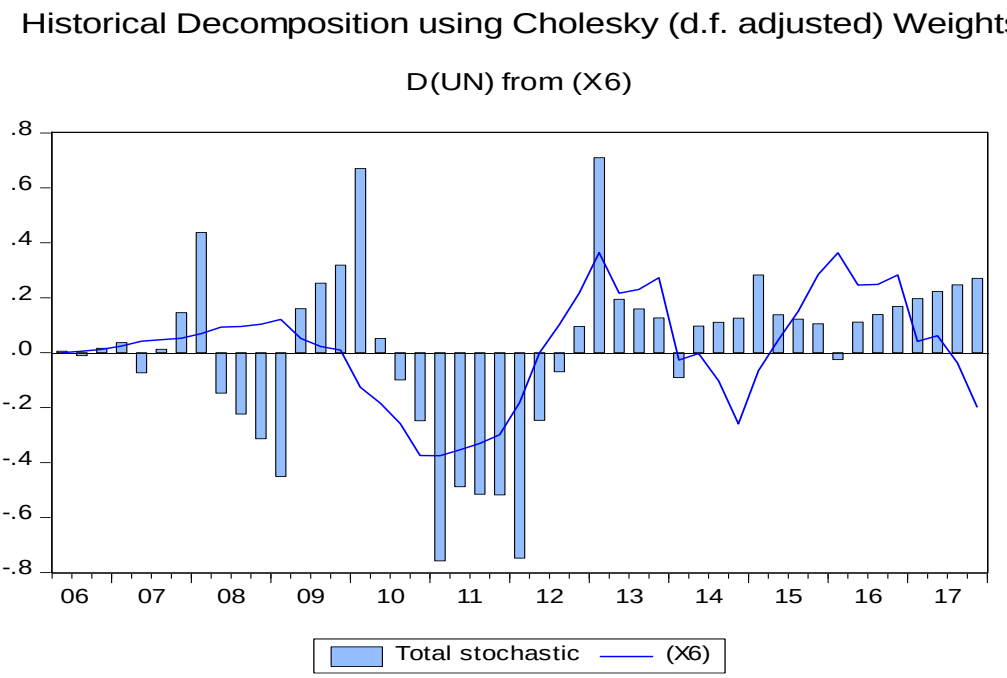

ان حدوث صدمة موجبة في عرض النقد اي استخدام سياسة نقديّة اومالية توسعيّة سيؤدي ذلك إلى انخفاض معدل الفائدة، ممّا يدعم الاستثمارات التي تؤدي إلى صدمة سالبة بالبطالة بسبب زيادة الطلب على العاملة، وينتج عن ذلك انخفاض في مستوى البطالة، ويوضح الشكل السابق ان حدوث صدمة سالبة في نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي ستؤدي الى صدمة موجبة في البطالة وهذا انعكاس لهيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي.

سابعاً: اثرصدمة سعر الصرف على معدل البطالة

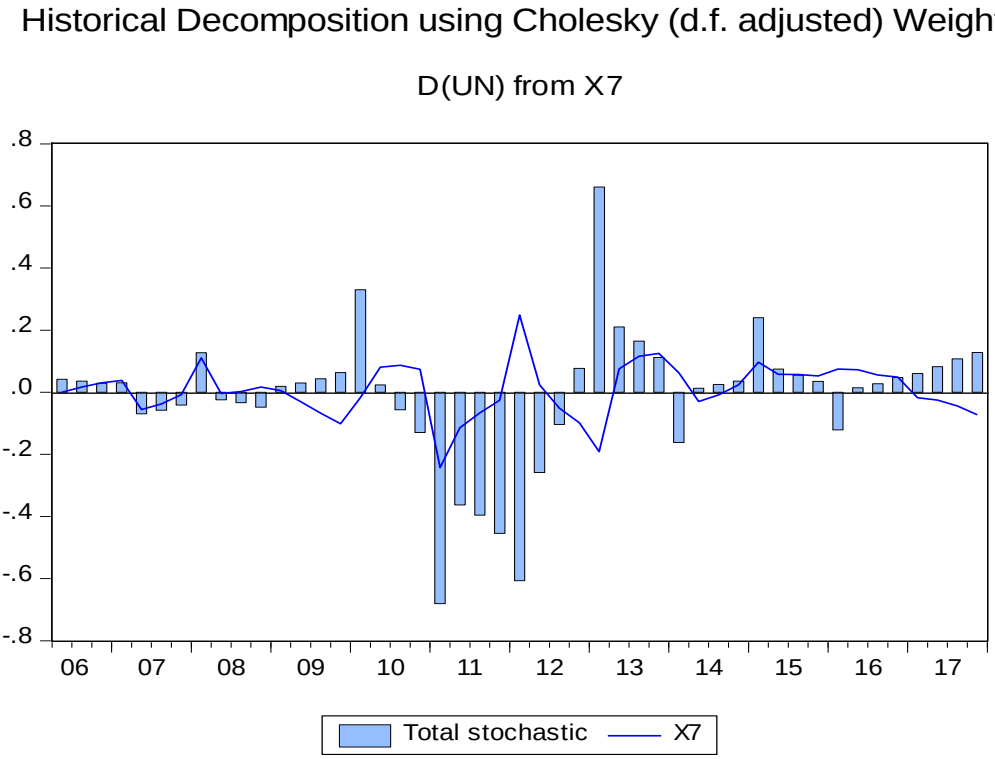

الشكل من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EViews10

تتذبذب صدمة اسعار الصرف مابين موجبة سالبة، حيث يترتب على صدمة موجبة في اسعار الصرف الى صدمة سالبة في معدلات البطالة في الاربع سنوات الاولى من سنوات البحث، ويتحول الى اثر موجب حتى 2009، حيث تم اعتماد اسعار الصرف الثابتة المحددة من قبل البنك المركزي وبالتالي قل تأثيره على معدلات البطالة .

وتأسيساً على ما تقدم ، يتضح من تحليل الصدمات ان معدل البطالة في الاقتصاد العراقي قد تأثر بالصدمات الداخلية والخارجية وبنسب متفاوتة حيث تباين أثر المتغيرات بين السالب والموجب ، كما تراوح المدى الزمني لاستمرار الصدمة بين سنتين كحد ادنى، واربعة سنوات كحد اعلى ، كما ان صدمات اسعار النفط تعد من اكثر الصدمات تأثيراً للاعتماد الكبير على قطاع النفط كمصدر شبه وحيد للايرادات العامة، في حين كانت صدمات السياسة النقدية(اسعار الصرف، سعر الفائدة) أقل الصدمات تأثيراً في البطالة بسبب هيمنة السياسة المالية على السياسة النقدية.

الاستنتاجات

استهدف البحث قياس وتحليل اثر الصدمات الاقتصادية الخارجية والداخلية في سوق العمل العراقي،بأستخدام طريقة التفكيك التأريخي للصدمات، وتتلخص اهم نتائج البحث في ما يلي:

1- تعرض الاقتصاد العراقي الى مجموعة من الصدمات الاقتصادية الخارجية(من خلال اسعار النفط)، خلال سنوات البحث تمثلت الاولى بصدمة سالبة في عام 2009 بسبب الازمة العالمية ولم تظهر هذه الصدمة الاثر الكبير في البطالة بسبب تمويل الموازنة العامة من الفوائض المالية المتحققة من الارتفاعات السابقة لاسعار النفط ، والصدمة السالبة الاخرى عند التراجع الكبير في اسعار النفط في منتصف عام 2014 والتي اثرت بصدمة ايجابية على البطالة نتيجة،لاعتماد الحكومة سياسة

ترشيد وتقشف في الانفاق العام ،ويأتي سبب التأثير الشديد لهذه الصدمات هو اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى.

2-تعرض الاقتصاد العراقي الى صدمات داخلية وكانت ناتجة عن الظروف الغير طبيعية التي مر بها العراق بعد عام 2003 ، تمثلت بصدمات ايجابية ناجمة عن زيادة الانفاق العام الناجم عن عدم استقرار الوضع الامني وزيادة الاجور والرواتب والمخصصات ، واخذت معدلات النمو في عرض النقد تتزايد بشكل طردي مع تزايد معدلات نمو الانفاق العام،وصدمات سالبة تمثلت بأنخفاض الانفاق العام نتيجة لانخفاض الايرادات ادت الى تركز النفقات في الجانب الجاري على حساب تراجع اهمية النفقات الاستثمارية لترسيخ الطبيعة الاستهلاكية لنشاطات القطاع العام(هيمنة الاجور والرواتب بالدرجة الاساس).

3- اشارت نتائج تقدير الصدمات عن وجود استجابات معنوية من طرف البطالة اتجاه الصدمات في المتغيرات الاقتصادية، حيث بينت النتائج ان الصدمات الموجبة لنسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، وعرض النقد الى الناتج المحلي الاجمالي الموجبة، أثرت سلبياً في معدل البطالة وادت الى انخفاضه، حيث حفزت الايرادات الحكومية المرتفعة المرتبطة بالايرادات النفطية ، على زيادة الانفاق الحكومي والذي ادى بدوره الى زيادة عرض النقد دون سعر الصرف لقدرة البنك المركزي الحفاظ على مستوى سعر الصرف عن طريق مزاد العملة الاجنبية.

4- تتأثر اسعار النفط في الاسواق العالمية بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية التي تؤدي الى ارتفاع وانخفاض اسعار النفط ، وبالتالي فان صدمة اسعار النفط تؤثر في الاقتصاد العراقي عبر التأثير في الموازنة العامة عن طريق (الايرادات النفطية) والتي بدورها تؤثر في تمويل النفقات العامة ،لذا اتسمت صدمة الاستهلاك العالمي واسعار النفط بتأثيرها الواضح في معدلات البطالة .

5- سيؤدي الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي والناتج عن الطبيعة الريعية للاقتصاد ، الى سلب السياسة النقدية الكثير من فاعليتها ، بينما يجعل للسياسة المالية دوراً مهماً في تحديد مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية ، وهذا ما يفسر التأثير المتواضع لصدمات اسعار الصرف، ومعدلات الفائدة على معدلات البطالة.

6-هيمنة وسيطرة القطاع العام على مفصل النشاط الاقتصادي وعدم السماح للقطاع الخاص بممارسة دوره في الاقتصاد في ظل رعاية القطاع العام، الأمر الذي جعل القطاع الخاص محصورا في مشاريع إنتاجية صغيرة أو خدمية محدودة وغير قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من القوى العاملة.

التوصيات

1- العمل على فصل العلاقة بين الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات القطاع النفطي وبين تقلبات الانفاق العام وانعكاس هذه التقلبات على المتغيرات الاقتصادية بما فيها سوق العمل، عبر وضع استراتيجية طويلة الامد تعنى بأدخار الفائض في أوقات الصدمات الاقتصادية الايجابية والاستفادة منه في أوقات الصدمات السلبية، فضلاً عن تنمية هيكل الايرادات العامة وتقليل الاعتماد على الايراد النفطي والذي يمكن ان يوجه باتجاه الانفاق الاستثماري لتنشيط القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية،فضلاً عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الخارجية على ان يكون هذا البرنامج متدرجاً عبر مدد زمنية معينة ،اذ ان نمو القطاعات غير النفطية يسهم في تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية وبالتالي الحد من التعرض الى الصدمات اقتصادية.

2- الحد من التدخل الحكومي في الاقتصاد وفسح المجال امام القطاع الخاص لقيادة الاقتصاد عن طريق المحافظة على نسبة النفقات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي ضمن نسب معقولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والحد من تقلبات الانفاق العام على النشاط الاقتصادي،فضلاً عن جذب الاستثمارات المحلية في القطاعات

الانتاجية من خلال بناء الهياكل الارتكازية التي تعظم مستوى الانتاج والكفاءة الاقتصادية للمشروعات الخاصة والعامة وحمايتها قانونياً.

3-اتباع منظومة متكاملة من السياسات الاقتصادية لمعالجة مشكلة البطالة ولعل اهم الإجراءات المطلوبة لتحقيق هذا على مستوى الإقتصاد العراقي للحد من أو معالجة البطالة:

أ- التأكيد على تنمية وتطوير القطاعات الإقتصادية والبنى التحتية بشكل سريع، لان ذلك يخلق فرص عمل جديدة تساهم في تشغيل العاطلين عن العمل وخاصة الشاب في سن العمل وهذا يعمل على تخفيض البطالة بشكل جوهري.

ب-توفير المناخ الملائم للاستثمار المحلي والأجنبي بما يزيد من فرص الإستثمار والتشغيل، وخاصة توجيه الإستثمار إلى الصناعات التي توفر فرص عمل حقيقية (كثيفة العمال) والقادرة على استيعاب جزء كبير من القوى العاملة وبالتالي تخفيض معدلات البطالة.

4-تشجيع مشاركة أو مساهمة القطاع الخاص في توفير فرص العمل من خلال تقديم الدعم الحكومي لهذا القطاع بمختلف اشكاله من قروض ميسرة وقوانين شفافة مما يعني انشاء وتوسيع المشاريع القائمة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة تساهم في حل مشكلة البطالة.

5- ضرورة تركيز المؤسسات التعليمية على مواءمة مخرجاتها مع إحتياجات ومتطلبات مؤسسات سوق العمل لسد تلك الإحتياجات من جهة، ولضمان حصول الخريجين على فرص العمل المناسبة لتخصصاتهم ومؤهلاتهم من جهة اخرى .

المصادر..

1-ألعاني، ثائر، والناصح، احمد كامل، التنافسية الجديدة وإعادة هيكلة سوق العمل العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عدد (82)، 2010.

2-الحلفي ، عبد الجبار عبود ،البطالة في العراق مع اشارة خاصة لبطالة الشباب، مجلة بحوث اقتصادية عربية ،العددان 43-44،2008

3-طاقة، محمد، وعجلان، حسين، إقتصاديات العمل، الطبعة الاولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان-الاردن، 2008.

4-ناصر ،عبد الله محمد(2007) **الصدمات الخارجية واثرها على الاقتصاد اليمني**، دمشق ،اطروحة دكتوراه.

5- **التقارير والنشرات السنوية**

1-التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2010-2017 .
http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics

2-الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الحسابات القومية

3-وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الارقام القياسية لأسعار المستهلك لسنة 2017 ، قسم الارقام القياسية .

4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات احصائية عن الوضع الإقتصادي وإلاجتماعي في العراق للمدة (2009-2017).

6-B.B.Hattacharya and Sabyas Chikar,(2010) **Shocks, Economic Growth and The Indian Economiy**. www.ieg**india**.org/workpap/wp260

7- Campbell .R McConnell and Stanly L Brue. (2002), **Economic Principles, proplems and policies**, 15th Ed, New York.

8-Luca Agnello & others, Fiscal Policy Discretion , Private Spending , and Crisis episodes , Bank of France , December 2011

9-Borjas, George, J. **"Labor Economics"** The Mc Grawhill Companies, INC, International Edition, 1996 .

10-Werner Eichhorst, **The impact of the crisis on employment and the role of labour market institutions,** International Labour Organization,2010.

Measuring and analyzing the impact of economic shocks on the labor market in Iraq For the period 2004-2017

Dr. Esraa Saeed Saleh Dr. Afeifa Bachai Showket Dr.Nidal Shaker Jodah

lsraa_saeed@uomustansiriyah.edu.iq 12wmwm40@gmail.com dr.nidhaljawdat@gmail.com

Abstract

External economic shocks directly affect the financial variables in countries exporting primary commodities, especially oil states, and this is due to a strong correlation between the general budget and foreign trade in these countries, so fiscal policy responds in a way or counter to the direction of the economic shock, and that response is reflected on Relevant macroeconomic sectors.

The economic shocks resulting from global fluctuations in oil prices affect the Iraqi economy, which depends on oil revenues significantly, at a time when the non-oil sectors suffer from low economic growth rates, which is reflected in their ability to absorb the growing labor force.

The main conclusion reached by the research is that the expansionary fiscal policy that was associated with the positive economic shocks represented by the high oil prices was not employed in the development of the non-oil economic sectors, which remained almost unable to absorb the labor force and thus unemployment remains at relatively high levels, and that the recommendation The main research consisted of an integrated system of economic policies to address the problem of unemployment.

Key words Economic shocks,oil price, general revenue, unemployment.